

مزايدة اعشار
جاءنا من مديرية مال دمشق انه فهم
من بركة مسير مال دوما المؤرخة في
١ اغسطس سنة ١٩٢٠ وزم ٥٧١,٣٠٠
انه قد وضعت اعشار القرى المحررة 'جاولها'
فيما يلي بالبدلات المحررة حلتها قبل النالدين
مراجعة ديون الواردات بدمشق او مالية
القضاء المذكور:

قرش
٢٥٥٠٠٠ حرمته: نزل
٢٧٨٠٠ قاسية والم: مودية
٣٣٥٠٠ ا: الكردي
٤٢٠٠٠ حن: رختنا
٣٥٠٠٠ م: م: نه
١٢٥٠٠ حان: م: يد: بلا: س: ي: في
٧٨٠٠٠ غزلانية مع دير الحجز
٤١٤٠٠ التشايه
٢٠٣٠٠ سكا وحانوت المرادي
٤١٨٠٠ جريا

وجاءنا ايضا من المديرية المذكورة
الفهم من بركة مدير مال الزيناني ان
القرى المحررة اسمائها فيما يلي بلغ بسندنا
الحسن التقدير المحرر جنائنا فلي الطالبين
مراجعة ديون الواردات بالشام او مالية
القضاء المذكور:

قرش
١٤٣٣١ محفوفه
١٢٠٠٤٣ مرفعا

٥٤٢٣٥ بطرونة
٥٠٤٥ حوش مجد
٣١٤٨١ عين حور
٢٢٨٣٥ جنتا

الحاجة الى كثير
تعلن مديرية الصحة ان ادارتها
تحتاج من ١٠ كيلوات ككين الى ١٥ فن
يرغب الاشتراك في الناقصة عليه ان يراجع
المائرة مستصحباً التأمينات الكافية

معرض المعارف
ان ابواب معرض المعارف الذي اسس
في دارة المعلمين القديمة في المربعة لاتزال
مفتوحة للزائرين وان اثرات الكرام وخصص
يوما السبت والاثنين من الساعة الثانية
والنصف الى الرابعة بعد الظهر من كل يوم
للرجال الوقت نفسه من يومي الثلاثاء
والاربعاء للسيدات وبياناً لذلك اعلنت
الكيفية

بيع حصة دار
يقوم ساروجة
كان وضع في ميدان الزايدة العلنية
حصة الدار المملوكة للحدود والارصاف الواقعة
في محلة سوق ساروجة التابعة لثاق داور اغا
والجارية في ملك الحكومة تخدعة بنت مصطفى
الطار والمباغة منها بيا بالوفاء والوكالة الدورية
الى الدائن المرحوم حسين اغا ابن مصطفى
الطبيعي بموجب سند مدانية وحيث مضت

مدة الاحالة الاولى وقدرها خمسة واربعون
يوماً وتقرر على طالبها الاخير مبلغ قدره ثمانية
الآف ومائتين وواحد واربعون قرشاً سورياً
وقد جرت الاحالة الاولى وحيث قبل
الضم بالثلاثة خمسة لمدة خمسة عشر يوماً
فلي من له رغبة في شرائها فلي ان يراجع
دائرة الطابور الدلال على غازي بطرف المدة
المذكورة اعتباراً من تاريخه وعليه حرر هذا
الاعلان

في ٣ اغسطس سنة ١٩٢٠

بيع حصة ارض
في غياغب
وضع في المزارع العلني خمس ربيع من
سبع ربيع من مئة وخمسة عشر ربيعاً من
كامل اراضي قرية غياغب التابعة لقضاء
السجدة بوجه الافراز الجارية بتصريف احد
وسعد الدين بن عبد الكريم الكرمان من اهالي
قرية غياغب ومن بركة الدولة قارية والمرفقة
وفاء بالوكالة السورية لجناب السيد امين
والسيد توفيق العمري على مبلغ قدره اربعون
الف قرش صاغ ومن بعد الاعلان الاول الثاني
والثالث اذيع هذا الاعلان الاخير لمدة اسبوع
وحسب الاصول وعند انقضاء هذه المدة يفرغ
لمن يكون عليه المزايدة الاخير فن كان له رغبة
بالاراضي المذكورة عليه ان يراجع قلم طابور
قضاء السجدة خلال هذه المدة المذكورة
في ١ اغسطس سنة ١٩٢٠

كل ما يتعلق بقرى الجريدة يراجع بشأنه
مدير سياسة الجريدة
يراد من اعلانات الحاكم ودوائر الاجراء والتفليك
والامسات الرسمية خمسون قرشاً سورياً بصورة
مطلوبة وولفت عن كل مطبوع من الاعلانات
الاهلية والتجارية



تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هـ
١٩١٩ ميلادية
بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشاً سورياً في الحاضرة
و ٧٥ قرشاً داخل البلاد السورية ومائة قرش خارجها
نحو النسخة الجريدة في الحاضرة
قرش سوريا

دمشق: الاثنين ٢٤ ذي القعدة سنة ١٣٣٨
نصر مرنين في الاسبرع
و ٩ اغسطس سنة ١٩٢٠

فخامة الجنرال غورو

كان يوم السبت الماضي وعد قدم
غزة الجنرال غورو (الندوب السامي في
سوريا وكيليكيا) الى «العاصمة» فاكظت
ساعة محطة السكة الحجازية بالمستقبلين
يقدمهم صاحب الدولة رئيس الوزراء
والوزراء الكرام وقد اصطف الجنود على
رصني الشارع الممتد من المحطة حتى
نزل فيكتوريا قالي القصر الذي اعد
لفخامته وما اؤتف الساعة ٩ زوالية حتى
اخذ القطار الذي يقل فخامة الجنرال فمزفت
للسوق ترحيباً ثم ترجل جنباه فخف لسلام
عليه متمنوا الدول وقناصلها واركان السلطة
الاراسية وكبار رجال الحكومة المحلية
ورجال الحاضرة واعيانها وقد كان صاحب
الدولة ورئيس الوزراء يعرف فخامة الجنرال
رجال الحكومة فرداً فرداً مما كان لا يتظلم
الاختلال وتوقفه الوقع الجليل في نفوس
الشاهدين هؤلاء مدان فله فخامة الجنرال اسراء
الميش الاونسي الاوسمة النفيسة امتطى
جوادوسار المركب الى القصر لتقدمه كوكبة

من فرسان الاميرنوري الشماليان وسيارة نقل
المسيو كاريك ومدير الشرطة العام وكوكبة
من خيالة المغارب بموسيقى افوتري وعلم رايبور
وافوتري ثم حرس الشرف ثم فخامة الجنرال
غورو وكان عن شماله الجنرال دويليس نحيط
بهمال كان حريم ما ثم دولة رئيس الوزراء ورئيس
البعثة الفرنسية والوزراء النخام والمستشارون
ومعتمد حكومة الجمهورية ثم حرس الشرف ثم
رهمط من المشاة وبلوك من الرشاشات وتبعهم
المتنائل وبعض من اسراء القبائل منهم الامير
نوري الشماليان وعقبهم مفرزة من الشرطة
وراثا الموسيقى العربية وثلة من مشاة الدرك
وكوكبة من خيالة ثم انتهت الدبابات والخيالة
بنظامهم البديع وكانت الطيارات تحوم فوق
سما دمشق اشتراكاً بالاحتفال العظيم
(والعاصمة)

في المساء
وقد املت الحكومة الساعة ٧ مساءً لفخامة
الجنرال المشار اليه ائمة في جوار الحكومة
حضرها قناصل الدول المتحابة ومعتمدو الدولتين
الاوكليزية والفرنسية واسراء السلطة المحتلة
وكبار رجال الحكومة واعيان الحاضرة
ووجهائها فكانت تلك الحفلة جامعة لاسباب
السرور وقد خطب في خلالها دولة رئيس
الوزراء خطبة استغرقت الاسماع وخطبت
القلوب ثم فاه بعده فخامة الجنرال بخطاب
انيق اماط فيه الثقاب عن حسن نيات
حكومة الجمهورية لهذه البلاد المحتاجة الى
الاصلاح العاجل ثم عقبه سعادة رئيس البلدية
بخطاب أكد فيه الخلاص السوري من الحكومة
الجهوزية ما يشفع لجهلهم عن زلات الماضي
ثم ابان اهمية المعاونة التي يتنظرها السوريون
من احفاد ابطال الحرب للبلادهم وسنأتي
على الخطاب الثلاثة في العدد القادم انشاء الله
يوم الأحد
وفي يوم الأحد صباحاً مفرغته القداس
في دير الكير للاياله الكروشيين باب توما
يعقبه اركان حزبه وبعض من الاسراء
المسكوبين وقد شهد ذلك صاحب الدولة
رئيس الوزراء وصاحب السعادة وزير المعارف

هكذا منه الأصل

وكبار رجال الحكومة الملكية وقد ازدحم
الدير بالحاضرين ثم بعد ان اديت المراسم
الدينية توجه بموكبه الحافل الى جامع الاموي
فزار حضرة الامام يحيى فقام صلاح الدين
الايوبي ثم عرج على حجرة المتولي فاستقبله
بم غفير من العلماء الاعلام وبعد ان استراح
قليلاً اديت المخطبات على الحاضرين وتكثرت
في الساعة ١٢ ووالية ترك الجامع مودعاً من
العلماء بما استقبل به من الحفاوة والاكرام
وكان وراءه سلسلة من السيارات
والعربات لا يدرك الدارف اولها
وقد اعد فخامته في القصر مائدة ثنية
وقت الظهر دعى اليها الوزراء الكرام وروساء
الحكومة ومعتمدى الدول واركان السلطة
الافراسية فكانت مأدبة شائقة تجلت فيها
عواطف الولاء والهبة مما سبقت ايمه خالداً في
النفوس وبين سجلات التاريخ

يوم الاثنين

وفي الساعة ٧ صباحاً من هذا اليوم
ركب القطار الذي اقل فخنته الى طايه
فكانت محطة السكة الحجازية مزدحمة
بالودعين من اجاب ووطنيين ورجال
الحكومة المحلية فسار القطار بين حشوف
الجوع وتشجيع القلوب

الرجوع الى الراية العربية
موقفاً

اذاع دولة رئيس الوزراء البلاغ الاتي
لدى المذاكرة سيرة قضية الراية ذات
القيمة البيضاء التي رغبها المرفق السوري تين

اولاً - ان مؤتمر الصلح قرر الاعتراف
بوجود دولة مستقلة سيك - سوريا فاصبح
الاستقلال اسماً متفقاً عليه بموجب هذا
القرار الدولي
ثانياً - ان المؤتمر السوري لم تعترف به
الدول لان اجتماعه كان قبل اعتراف الدول
بوجود دولة سوريا فكان تأليفه ووضع
الراية ذات النجمة البيضاء سابقاً لوانه
ولذلك تقرر عدم رفع الراية المذكورة
والحالة هذه واستعمال الراية العربية - التي
هي راية دولة خليفة - مؤقتاً والرجوع الى
رأي الامة بذلك بعد ان يجتمع مجلس نوابها
وفقاً للقانون الذي يوضح سيك هذا الشأن
ويقرر شكلاً خاصاً للراية

في ٤ اغسطس سنة ١٣٠٠
رئيس الوزراء
علاء الدين

بيان

اباننا ما يبرية المطبوعات عطفاً على
اشعار وزارة المالية انه علم من كتاب مدير
مالية الشام ان بعض المكلفين توقفوا عن دفع
ما عليهم من الاموال الاميرية منتظرين رفع
الضمان التي اشارت اليها بعض الجرائد المحلية
وبما انه لا سبيل لرفع الضمان المذكورة في
هذا العالم بالحكومة فتكر بالقائم في السنة
القادمة ولما كانت ما روتها الجرائد مبتسراً
فقد تضي بصحيفة

تشكيل كتيبتين

واباننا المديرية ايضاً عطفاً على اشعار
وزارة الحربية

١ - انه قد تقرر تشكيل كتيبتين من
احداهما في درعا والثانية في القنيطرة
٢ - تكون جنود هاتين الكتيبتين من
المتطوعين الذين يكون سنهم ما بين العشرين
والخامسة والثلاثين
٣ - رواتب الجنود والقباء مكاتب
جنود ونقباء الدرك الشاة المحررة في الامة
الخامسة
٤ - لجن تمهيد العاصمة تقيد التطوعين
حسب الاوامر المبلغة وترسلهم الى مركز
الكتائب الحالي في القلعة
٥ - راتب الجندي اربعة دنانير سورية
وراتب الرقيب اربعة دنانير ونصف وراتب
النائب خمسة دنانير وراتب الوكيل خمسة
دنانير ونصف

٦ - عند اطعام الجنود من الجهة العسكرية
يخص من رواتبهم ثلث طعامهم

قدوم

قدم الحاضرة حضرة الجنرال موردي
قائد الاسطول الافرنسي في البحر المتوسط
فترحب به

استدراك

وقع خطأ مطبعي في السطر الثامن
عشر من قرار مجلس الشورى من العدد
الاول في الصحيفة الزاوية « بان لا يسقط
حق من التمييز ورقة « وصوره « لا يسقط
حق ورقة من يتولى »

بلاغ عام

ليس من مجهول ان مؤتمر الصلح الذي قرر الاعتراف باستقلال البلاد السورية ووجود دولة مستقلة فيها قرر سيك الوقت نفسه انتداب
دولة فرنسا لهذه البلاد على ان تمين شروط الانتداب على حدة حسب عهد جمعية الامم على نسبة اهلية الشعب ورقه العلمي والاجتماعي
ولا كان الشعب السوري في مقدمة الشعوب المعروفة بالنباهة والراقي العلمي وكال القابلية للحكم الذاتي فان امر الانتداب لا يمكن ان يكون
شديد الوطء عليه بل هو لا يتجاوز حد المعاونة التي من شأنها ان لا تمس باسم الاستقلال الذي اقر عليه جميع الدول
غير ان عدم انتهاء المخابرات الجارية بين الحكومة السابقة في دمشق وبين حكومة المنطقة الساحلية بشأن تسهيل منافذات المسكة
الحديثة بين بيروت وحلب الى نتيجة صريحة وحصول سوء تفاهم في بعض مسائل اخرى حداً بالنزوب السامي للدولة المنتدبة حضرة
الجنرال غورو الذي رأى نفسه بحاجة شديدة الى سوق الجنود والمتاد الى الجبهة الشمالية لاوقوف في وجهه من م عدو مشترك للحلفاء جميعهم
لان يستلم شفعاً ثم خطياً عن اسباب وضع العراقيين في سبيل تلك الدوقيات مع كونها مصلحة مشتركة بين الطرفين فارسل ذلك
البلاغ الذي اذاعته الصحف في حينه وهو يشتمل على المواد الآتية :

١ - التصرف بسكة حديد رفاق ابتغاء تسهيل التقلبات

٢ - احتلال مدينة حلب احتلالاً عسكرياً كي لا تسقط بيد العدو

٣ - التصريح بقبول الانتداب الفرنسي باعتباره اسماً واقعاً

٤ - قبول تداول الورق السوري

٥ - تأديب المجرمين الذين اضروا بمجر كاتهم واعمالهم اهالي المنطقة

ولما تراءى الحكومة في ذلك ما يبري الى العيب في استقلال البلاد او يشير الى الخط من كرامة الامة والمضيم من حقوقها عادت
فالتجرت جانب المسألة مع الحزم وقررت اجابة تلك المطالبات بعد تحوير يوافق مصلحة البلاد
ينال عدم وصول بوقية الموافقة في حينها وتأخرها عدة ساعات كان سبباً قاضياً لتقدم حساكر الدولة المنتدبة وحصول ما كان من
الامر فدخلت هذه العساكر العاصمة بكل هدو وسكينة حيث وجدت من الحكومة والاهالي متنى الاعتدال والرزاة فاكد رجال
الدولة المنتدبة اعترافهم بشروعية الحكومة الوطنية واستقلالها ووجوب احترام قوانينها ومعاملاتها وعملوا على الاخذ بانصرها لاسيما في
توطيد دعائم الراحة والسكينة والضرب على ايدي الثمردين والعاشقين في الامن داخل البلاد وعليه فان الحكومة اولاً تطلب من جميع
الاهالي :

١ - ان يخلدوا الى السكينة التامة متجنبين دواعي عدم النظام التي تنهض بسنتهم ومهمة بلادهم

٢ - ان لا يتأخروا عن تأدية ما عليهم من الاموال الاميرية بوجه من الوجوه

٣ - ان يحترموا القانون وحقوق مأموري الحكومة ويلبوا اوامر الحكومة

٤ - ان لا يكتسبوا امر كل من اتى اوياً في بعمل مغاير للقانون ورضى الحكومة في وقت من الاوقات

وفي حاوئة على اتزال العقاب الصارم بكل من يخالف منهم ذلك

ثانياً تحتم على جميع المأمورين والموظفين الموكول بهم تقرر الامن والسكينة :

١ - ان يسارعوا الى الضرب على ايدي كل من يتصدى الى العيب بالامن والاقلاني بالراحة بيد من حديد

٢ - ان يعلموا ان كافة القوات الوطنية والمنتدبة متحدة ومتضامنة على مظاهرهم في هذه الهامة النبيلة

- ٣- ان لا يفر من بلغم ان القوات التي يطلبونها لقمع الثقب واستئصال دابر الفساد والفتنة عند الحاجة انما هي مجرد الضرب والتفكيك لا الانذار والتهديد فيجب عليهم قبل استمدادها ان يبينوا اسباب وقوع ذلك التفكيك مستحقه فيعينوا لها الهدف تمينا صريحا يصرح اسباب وعوامل الفتن في الاشخاص المسبية والمتسببة لها اذا لم يكن في القربة او الشبهة اذا اشترك بها اهلها وان وقوع الامور المحلة من البعض وسكوت البعض الاخر دليل ارياح يستوجب التفكيك بالجزم ولكن على كل حال ان الوجوه والشايع مسوولون شخصيا بالدرجة الاولى
- اما اذا اكدوا بذكر الوقائع من غير اسنادها الى فاعليها وتبعي اسرارها الحقيقية فيمد ذلك دليلا كافيا على عجزهم ويحرم عن وظائفهم
- هذا ولعلم الموظفين والاهل انهم اذا راعوا ما ذكرناه وقاموا بواجباتهم المتعاقبة بصدق واستقامة يكونوا قد مشوا خطرة بعيدة نحو غاية الشرف من استقلالهم المشهود والا فاللوم على انفسهم ولات حين مدم
- في ٥ آب سنة ١٩٢٠
- رئيس الوزراء
علاء الدين
- ***
- التجديد الاختباري
جاء لا ما يأتي :
فيل البلاغ المؤرخ في ٤ اغسطس سنة ١٩٢٠ رقم ٢١٧٩
- ١- يقبل من يرد التطوع والاستخدام في القطاعات الدورية من الجنود والقبائل بموجب الشروط الآتية :
- ١- مدة الخدمة سنتان ويجوز تعديدها عند انتهائها سنة او سنتين اخرين
- ب- على من يود التطوع ان يأتي بكفالة شخصية بحيث لو فر التطوع من قلعته او اضاع شيئا من تجهيزاته او سلاحه او سرق شيئا يبرأ يقوم الكفيل باداء اثمان الضائعات والمسروقات فضلا عن الجزاء القانوني الذي يلحق المجرم نفسه
- راتب الجندي التطوع ديناران سريان ذهابا للشاة وديناران وربع للريف وديناران ونصف للثقب وديناران وثلاثة ارباع للديار والوكيل وديناران ونصف للجندي الخيال او المدعي وديناران وثلاثة ارباع للريف وثلاثة دنائير للثقب وثلاثة دنائير وربع للوكيل الخيال او المدعي
- الاطعام واللباس والتجهيزات تؤدى من قبل العسكرية ولا تدخل لها في الراتب
- ٥- يقتضي ان يكون من التطوع ما بين العشرين والخمسة والثلاثين ولا يقبل من يكون اكبر او اصغر سنا من ذلك
- و- يجب على التطوع ان يتبعوا جميع القوانين والنظامات العسكرية
- ز- ينبغي للتطوع ان يكونوا صحيحي الجسم بموجب كشف طبي
- ٢- يجري قيد التطوعين من قبل جن التجديد وغب تجديدهم بموجب الشروط المذكورة
- ١- يسلوا لقطاعات المطالب تشكيلها عن وزير الحربية احمد
- ***
- جمع السلاح
- بناء على الفقرة المخصوصة من بيان حضرة الجنرال غوالي قائد الفرقة الانترية باسرجع السلاح من الاهلين قرر مجلس الوزراء ما يأتي :
- المادة ١- على اهالي دمشق تسليم ما عندهم من البنادق الحربية على اختلاف انواعها (ماعدا بندقيات الصيد) خلال عشرة ايام من تاريخ تعليق هذا الاعلان لآخر المحلة مقابل سند
- المادة ٢- لحصول الاطمئنان بان الاسلحة الموجودة في المدينة سلمت قد فرض على مدينة دمشق تسعة آلاف بندقية من البنادق المذكورة في المادة السابقة
- المادة ٣- الاهلون الذين لم اشغال في البر او انهم بحسب صفتهم مضطرون الى حمل السلاح فبؤلا بعد تسليم اسلحتهم يوضع عليها ارقام وتعاد لم وتترك في حوزتهم الى ان يصحح السلاح من البر ولكن لا يسوغ لهم بيعها واعادتها او هبتها لغيرهم بل في عدم امانة لوقت الطلب
- المادة ٤- اذا لم يبلغ عند البنادق المسجلة المقدار المطلوب فعلى اهل المدينة اكمال النقص اما بطريق الشراء واما ببيان حملات موجودة فيها اسلحة بقدر النقص والانتم

- يجبرون ان يدفعوا عشرة دنائير من كل بندقية تنقص
- المادة ٥- بعد انتهاء المدة المعينة كل من يوجد عنده في بيته او في بيته بندقية بلا رقم يجرم بدفع خمسين ديناراً سورياً ويجس سنة كاملة للمادة ٦- كل من يخبر ويثبت وجود بندقية بلا رقم عند آخر يعطى له اكرامية مشرون ديناراً
- المادة ٧- اهالي المدينة مكافولون متضامنون باداء البذلات المقدرة على البنادق التي تنقص عن المقدار المفروض
- المادة ٨- بعد انقضاء المدة المعينة يجري القوي على كل بيت يشتبه بوجود بندقية فيه
- المادة ٩- البذلات المعينة لا ينادق النافذة تطرح على الاهالي بنسبة تكليف الاراضي والمسكنات والتجمع وتفصل وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية
- المادة ١٠- يحصل الجزاء التقدي وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية ومن لا يمكن تحصيل الجزاء التقدي منه يجس عن كل دينار اربعة ايام
- المادة ١١- وتنفذ وثائق حمل اسلحة القديمة غير مستورة ويجب على حاملها ابرازها لاجل تبديلها بحسب المادة الثالثة
- المادة ١٢- المخالفون يساقون الى البزوان الرقي
- المادة ١٣- وزير الحربية والداخلية مكلفان بتنفيذ هذا القرار
- في ٣ آب سنة ١٩٢٠
- وكيل متصرف حمص
جاءنا من مديرية المطبوعات عطفاً على كتاب رئيس الوزراء المؤرخ في ١٤ اغسطس سنة ١٩٢٠ رقم ٨٤ المبلغ اليها من وزارة الداخلية انه وافق على تسمية السيد رفيق رسلان وكيلاً لتصرفية لواء حمص
- ***
- فائمهقام جبرود
وجاءنا من المديرية ايضا عطفاً على كتاب رئيس الوزراء المؤرخ في ٤ اغسطس سنة ١٩٢٠ رقم ٨٥ المبلغ اليها من الوزارة المشار اليها انه وافق على تسمية السيد عبد الرحمن السفرجلاني مدير رسال لواء حوران السابق قائم مقام الى قضاء حيرود
- ***
- الطاعون في القطر المصري
وجاءنا من مديرية المطبوعات عطفاً على اشعار مستشار الداخلية انه تبين من الاشعار الواردة على رئيس الوزراء من ادارة الصحة في القاهرة انه وقعت اصابة بالطاعون البشري في بورتسميد بتاريخ ٢٥ تموز سنة ١٩٢٠ ولا يزال المصاب تحت الملاحظة
- ***
- قرارات محكمة التمييز
صورة قرار شرعي صادر من محكمة التمييز رقم ١٣
- قرئ هذا الاعلام الشرعي الصادر من المحكمة الشرعية بدمشق المؤرخ في ٢٢ رجب سنة ١٣٣٧ الموافق لمحكمة التمييز العربية
- بكتاب من قاضي دمشق ليدقق فيما بناء على استدعاء المحكوم عليهم فيه الاتي الذكر المبلغ اليهم في ١٥ محرم سنة ١٣٣٨ فاذا هو يتضمن ان وكيل رضا وبيه وزاهية اولاد محمد آقا ابن اديب آقا حاتمت ادعى على وكيل كل من حيفله ابنة محمد آقا حاتمت الآف الذكر وبه الرحى بن سعيد آقا ابن محمد آقا حاتمت ان وكيل المدعي عليه بعد موتهما وشهد ايديهما على القسم الذي ذكر فيه من شروط والا ان المخلصة عن اسماء بنت محمد آقا المذكور المتوفاة عن شقيقته حفيظة موكلة المدعي عليه الا انه عن اخوتها لانيها رضا وبيه وابيه موكلي
- القسم تبين فيه ان المدعي مع سرال اخري ذكرها من مال المتوفاة استورداها البالغ بمجموع قيمة ذلك ثمانية وثلاثة اشهر الف قرش وخمسة مائة عشرين غراماً
- امرهما بتسليم موكلي حصته من ذلك وبعد ان اعترف وكيل المدعي عاجباً بالخصار وراثته المتوفاة المذكورة على ربه المدعي به وانكر وضع يد موكلي على شيء مما امره ادعى به كلف القاضي المدعي الباث دعواه فقال ان موكلي عاجزون عن الباث دعواه ويطلبون تخليف المدعي عليهم المدين الشرعي على ذلك لحضر الموكلان حفيظه وعبد الرحمن المذكوران وحلف كل منهما المدين الشرعي على انهما لم يرضا ايديهما على الاشياء المذكورة ولا هي غلقة من اسماء المتوفاة المذكورة فرفع القاضي وكيل المدينين اضافة لم من دعواه وتوفرت الالتماح الجارية المبرهنة بالاستدعاء

السابق الذكر المؤرخ والمقدم في كانون أول سنة ١١٩٩ الموافق في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٣٨ ضمن المدة القانونية وهي عبارة عن نقص الحكم لعدم ذكر اسماء جميع موكلتي المدعي في الاعلام واكتفاء القاضي في حكمه بالحصار الارث باتخاذ المدعي عليه ولأن القاضي لم يبحث عن الأشخاص الذين استلم موكل المدعي عليه منهم ما في التركة من بر وذرة بصمة شخص ثالث ولمدم موافقة ثمين الحلف لموكلتي المدعي عليه المادة ١٧٤٩ من المحلة ولما يستفاد من قلمه فيه ولا هي مختلفة عن اسماء خاتم من الاعتراف بوجود العروض المدعى بها وان لم يكن اعترافاً بكونها مختلفة عنها ولدى التدقيق والمذاكرة بالاجاب تبين أن العين الذي ذكر القاضي ان المدعي عليها حلفها وبني منع معارضة المدعي عليها ليست كافية بالنظر للتعدي المبسوط في الاعلام ولا على السبب الحاصل كما يقتضيه حكم المادة ١٧٤٩ من المحلة وان ما جاء في لائحة التمييز من ذلك وارد على الحكم فانفتحت الآراء في ٣ جادى الثانية سنة ١٣٣٧ و ٢٢ شباط ١٣٤٠ عملاً ببلاتين (١٨٢٩) من المحلة (٢٤٤) من اصول المحاكمات الخفيفة على نفسه واعادة الأوراق للحكمة المشار اليها لتبليغ ذلك لطرفين واجراء الاجاب الشرعي في ذلك

سند (قرارات اموال)

من محكمة استئناف جزاء سورية
ان علي عرفة من اهالي قرية وفكوس

التابعة قضاء البك قد اتهم بوجوب قراوها المؤرخ في ٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ ورقم ٣٠٧ بجناية سرقة وبما ان المذكور كان ولم يزل فاراً فقد منح من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من تاريخه ادناه لكي يطبع القانون ويحضر لجانبها واذا لم يحضر خلال هذه المدة فتوفيقاً للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمة غيابياً وتجهز امواله بالثأب ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يبادر للادعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده يجبر ان يخبر عنه كما وتجبر ايضاً جميع مأموري ضابطة العدلية بالقبض عليه وتسليمه وبياناً لذلك حرر هذا اقرار

في ٢٦ تموز سنة ١

ان حوشان بن اسماعيل من قرية برنتان التابعة لقضاء بعلبك قد اتهم بوجوب قرار المحكمة المذكورة المؤرخ في ١٦ تشرين الاول سنة ١٩١٩ ورقم ٤١ بجناية قتل وبما ان المذكور كان ولم يزل فاراً فقد منح من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من تاريخه ادناه لكي يطبع القانون ويحضر لجانبها واذا لم يأت خلال هذه المدة فتوفيقاً للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمة غيابياً وتجهز امواله بالثأب ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يبادر للادعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده يجبر ان يخبر عنه كما وتجبر ايضاً جميع مأموري ضابطة العدلية بالقبض عليه وتسليمه وبياناً لذلك حرر هذا اقرار

ان علي بن حمود اسماعيل من قرية برنتان التابعة لقضاء بعلبك قد اتهم بوجوب قرارها المؤرخ في ١٦ تشرين الاول سنة ١٩١٩ ورقم ٤١ بجناية قتل وبما ان المذكور كان ولم يزل فاراً فقد منح من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة

عشرة ايام ايضاً اعتباراً من تاريخه ادناه لكي يطبع القانون ويحضر لجانبها واذا لم يحضر خلال هذه المدة فتوفيقاً للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمة غيابياً وتجهز امواله بالثأب ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يبادر للادعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده يجبر ان يخبر عنه كما وتجبر ايضاً جميع مأموري ضابطة العدلية بالقبض عليه وتسليمه وبياناً لذلك حرر هذا اقرار

ان ملهم حاجه من اهالي قرية برنتان التابعة لقضاء بعلبك قد اتهم بوجوب قرارها المؤرخ في ١٦ تشرين الاول سنة ١٩١٩ ورقم ٤١ بجناية قتل وبما ان المذكور كان ولم يزل فاراً فقد منح من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من تاريخه ادناه لكي يطبع القانون ويحضر لجانبها واذا لم يأت خلال هذه المدة فتوفيقاً للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمة غيابياً وتجهز امواله بالثأب ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يبادر للادعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده يجبر ان يخبر عنه كما وتجبر ايضاً جميع مأموري ضابطة العدلية بالقبض عليه وتسليمه وبياناً لذلك حرر هذا اعلان

في ٢٦ تموز سنة ١٢٠

ان حسين جعفر من قرية برنتان التابعة لقضاء بعلبك قد اتهم بوجوب قرارها المؤرخ في ١٦ تشرين الاول سنة ١٩١٩ ورقم ٤١ بجناية قتل وبما ان المذكور كان ولم يزل فاراً فقد منح من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من تاريخه ادناه لكي يطبع القانون ويحضر لجانبها واذا لم يحضر خلال هذه المدة فتوفيقاً للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمة غيابياً وتجهز امواله بالثأب ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يبادر للادعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده يجبر ان يخبر عنه كما وتجبر ايضاً جميع مأموري ضابطة العدلية بالقبض عليه وتسليمه وبياناً لذلك حرر هذا اقرار

في ٢٦ تموز سنة ١٩٢٠

ان سعيد بن يحيى الدين عوكل من محلة مسجد الاقصاب قد اتهم بوجوب قرارها المؤرخ في ٩ حزيران سنة ١٩٢٠ بيه اطلاق الرصاص وبما ان المذكور كان ولم يزل فاراً فقد منح من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من تاريخه ادناه لكي يطبع القانون ويحضر لجانبها واذا لم يحضر خلال هذه المدة فتوفيقاً للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمة غيابياً وتجهز امواله بالثأب ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يبادر

للاذعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده يجبر ان يخبر عنه كما وتجبر ايضاً جميع مأموري ضابطة العدلية بالقبض عليه وتسليمه وبياناً لذلك حرر هذا اقرار

في ٢٦ تموز سنة ١٩٢٠

ان النائب عبد الرزاق بن بوسلان من سلان محلة التغير به المستعمل بالسرقة الثالثة والكتيبة الاولى قد اتهم بوجوب قرارها المؤرخ في ٩ حزيران سنة ١٩٢٠ بجناية اطلاق الرصاص وبما ان المذكور كان ولم يزل فاراً فقد منح من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية في سوريا مهلة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من تاريخه ادناه لكي يطبع القانون ويحضر لجانبها واذا لم يحضر خلال هذه المدة فتوفيقاً للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع للقانون فيسقط من الحقوق المدنية وتجري محاكمة غيابياً وتجهز امواله بالثأب ولا يحق له اقامة دعوى ما بل يبادر للادعاء عليه وكل من علم بمحل وجوده يجبر ان يخبر عنه كما وتجبر ايضاً جميع مأموري ضابطة العدلية بالقبض عليه وتسليمه وبياناً لذلك حرر هذا اقرار

في ٢٦ تموز سنة ١٩٢٠

ان منصور بن عبد الله القزولي من قرية بختايا قد اتهم بوجوب قرارها المؤرخ في ٤ تموز سنة ١٩٢٠ رقم ٤ بجناية تزوير وبما ان المذكور كان ولم يزل فاراً فقد منح من جانب رئاسة محكمة الاستئناف الجزائية